حجاب: مستعدون للمشاركة بعملية سياسية بشرط

دي ميستورا: نرغب ببدء محادثات السلام السورية 25 يناير

دي ميستورا

رياض حجاب المنسق العام لهيئة المفاوضات بالمعارضة السورية

عواصم – «وكالات»: أكد موفد الأمم المتحدة إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، أنه ما زال يرغب في بدء محادثات السلام حول سوريا في 25 يناير الجاري بجنيف، وذلك عقب أول اجتماع تحضيري في جنيف مع ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

يأتي هذا بينما أعلنت فصائل تنتمي للمعارضة السورية المسلحة رفضها المشاركة في محادثات السلام المقررة هذا الشهر ما لم تنفذ البنود الإنسانية في القرار الأخير للأمم المتحدة لجهة فك الحصار وإيصال المساعدات.

وتبدو المعارضة السورية حتى اللحظة متـرددة ومنقسمة حيال الذهاب إلى مفاوضات السلام المرتقبة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

ويقول معارضون سوريون إنه لا يوجد الحد الأدنى من المؤشرات التي تضمن إمكانية تحقيق اختراق على صعيد تشكيل هيئة حكم انتقالية أو إرساء وقف لإطلاق النار.

من جانب آخر أكد رئيس الـوزراء الـسوري السابق والمنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب عقب اجـتـمـاعـه مـع وزيـر الخـارجـيـة الألمـانـي فرانك فالتر أن المعارضة على أتم الاسـتـعـداد للمشاركة في عـمـلـيـة سـيـاسـيـة شريطة ان تُفضي إلـى إنـشـاء هيئة حكم انتقالي تتمتع بكافة الصلاحيات التنفيذية، وإقامة نظام تعددي دون أن يكون لبشار الأسد مكان فيه.

وأكد حجاب على ضرورة توفير المناخ الآمن لانطلاق المـفـاوضـات خـاصـة فيما يتعلق بفك الحصار عن المدن والإفراج عن المعتقلين ووقف عمليات القصف ضد المدنيين.

مـن جـانـب آخـر قـالـت جماعات معارضة سورية اليوم الأربعاء إنها لن تشارك في محادثات السلام المقررة هذا الشهر، ما لم تنفذ البنود الإنسانية في القرار الأخير للأمم المتحدة.

وذكـرت الجـمـاعـات، التي تضم فصيل «جيش الإسلام»، البندين 12 و13 في قرار صدر أواخر العام الماضي ويدعوان الأطـراف المتحاربة للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلـى المحـتـاجـين ووقـف أي هجمات على المدنيين.

وأضافت في بيان: «نعتبر أن تطبيق هذه البنود أمر بديهي وحق من حقوق الإنسان»، وتابعت: «لا نقبل المساومة عليها تحت أي ظرف أو مبرر».

ودعت أيضا «الهيئة العليا للمفاوضات بجميع مكوناتها من قوى الثورة الثبات على موقفها الـوطـنـي المشرف الذي يأبى الدخول في حلول سياسية يـتـم فرضها عبر جرائم ومجازر وانتهاكات».

ومـن المـتـوقـع أن تـبـدأ المـفـاوضـات فـي 25 يناير الحالي في جنيف.

وقالت جماعات المعارضة الأسبوع الماضي في بيان إنها تقع تحت ضغط دولي لتقديم تنازلات ستطيل أمد الصراع الذي دخل عامه السادس.

وأبـلـغـت الـهـيـئـة العليا للـمـفـاوضـات مـبـعـوث الأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا أن على النظام السوري اتخاذ خطوات لإبداء حسن النية، بما في ذلك الإفراج عن السجناء قبـل أن تـذهـب جـمـاعـات المعارضة للمفاوضات.

■ معارضون سوريون يرفضون المشاركة بمحادثات جنيف

الأمم المتحدة تأمل إدخال إعانات إضافية إليها

50 شاحنة إغاثة تغادر دمشق إلى مضايا

شاحنات الإغاثة تنطلق من دمشق باتجاه مضايا

عواصم – «وكالات»: قالت مسؤولة في الأمم المتحدة أن منظمات الإغاثة تأمل في إدخال المزيد من الأغذية والأدوية اليوم الخميس إلى مضايا.

وأكدت ليندا توم، المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: «نخطط للقيام بعمليات في مضايا والفوعة وكفريا الخميس، تتبعها دفعة ثالثة من المساعدات خلال الأيام المقبلة». وأضافت أنه يتم التخطيط لإيصال المساعدات لبلدة الزبداني في وقت لاحق.

والاثنين دخلت الإمدادات إلى البلدات الثلاث المحاصرة. وكانت هذه أول مساعدات تصل السكان منذ أربعة أشهر وجاءت بعد مخاوف دولية حول الوضع في مضايا.

وقالت توم إن القافلة المخطط ان تدخل الخميس ستحمل «الأغذية واللوازم الصحية والمواد غير الغذائية ومن بينها مستلزمات للشتاء مثل البطانيات لتكمل الدفعة الأولى من المساعدات الإنسانية».

وأكدت أنه لا يزال من «الضروري» إدخال فرق طبية الى مضايا «لفحص المرضى وتحديد حالتهم».

وقالت إن «أولويتنا هي كذلك لإدخال عيادات متنقلة لتوفير الرعاية الطبية الفورية لمن يمكن ان يعالجوا في مضايا». إلا انه لم يتضح على الفور ما إذا كان سيتم ذلك الخميس.

وأكد مسؤولو إغاثة رافقوا القافلة التي دخلت مضايا الاثنين وجود حالات من سوء التغذية.

وقالت ليندا توم: «شاهدنا عددا من الناس يعانون من سوء التغذية وخاصة الأطفال، وسمعنا عن مئات آخرين بحاجة ملحة الى الرعاية الطبية التي لا يستطيعون الحصول عليها».

وأضافت ان منظمة الصحة العالمية «طلبت الحصول على إذن عاجل لأحضار فرق طبية لعلاج المرضى».

من ناحية أخرى أكد الصليب الأحمر مغادرة 50 شاحنة إغاثة من دمشق متوجهة نحو مضايا السورية المحاصرة من قبل قوات النظام وميليشيات حزب الله.

وقالت المتحدثة باسم المكتب الإقليمي للشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، ليندا توم، إن شاحنات المساعدات ستحمل مواد غذائية وصحية إضافية إلى مواد للتدفئة.

وأضافت أن من أولويات الأمم المتحدة أيضا ايصال عيادات متنقلة إلى مضايا لتامين الاحتياجات الطبية الضرورية للسكان، خاصة الذين يعانون من سوء التغذية.

وأشارت توم إلى مشاهدة عدد كبير من السكان يعانون من سوء التغذية خاصة من الأطفال.

وزراء دفاع «التحالف» يجتمعون في باريس الأسبوع المقبل

يعقد وزراء دفاع الدول السبع المشاركة في التحالف الدولي ضد داعش، اجتماعا في باريس الأسبوع المقبل لبحث تطور العمليات ضد التنظيم المتطرف.

وقال وزير الدفاع الأميركي، آشتون كارتر، إن الدول المشاركة في الحملة ضد داعش بحاجة إلى دمج كافة القدرات الممكنة وتقديمها في الميدان.

وأشار كارتر إلى أن الهدف الرئيسي للتحالف ما زال متمثلا في طرد المتطرفين من معقلهم في الرقة في سوريا والموصل في العراق، ثم القضاء عليهم في المناطق الأخرى.

القضاء اللبناني يوافق على إخلاء سبيل ميشال سماحة مقابل كفالة

الوزير اللبناني السابق ميشال سماحة

بيروت – «وكالات»: وافقت محكمة التمييز العسكرية في لبنان الخميس على اخلاء سبيل الوزير السابق ميشال سماحة الذي تعاد محاكمته في قضية التخطيط لتفجيرات في لبنان بالتنسيق مع مسؤولين سوريين، مقابل كفالة مالية، وفق ما اكد مصدر قضائي.

وقال المصدر لوكالة فرانس برس «اخلت المحكمة العسكرية سبيل الوزير السابق ميشال سماحة الخميس مقابل كفالة مالية قدرها 150 مليون ليرة لبنانية (100 الف دولار)، على ان يتم اطلاق سراحه خلال ساعتين بعد استكمال الاجراءات القانونية».

وقالت مراسلة لوكالة فرانس برس ان قرار محكمة التمييز العسكرية يشمل ايضا «منع سماحة من السفر خارج الاراضي اللبنانية لمدة عام ومنعه من الإدلاء باي تصريح لوسائل الاعلام او على وسائل التواصل الاجتماعي طيلة فترة محاكمته».

وفي تعليق على قرار المحكمة، قالت زوجته غلاديس سماحة لوكالة فرانس برس «انا بصدد جمع المبلغ المطلوب (الكفالة) وامل ان يعود الى المنزل اليوم».

وحكمت المحكمة العسكرية في مايو على سماحة الذي كان حتى لحظة توقيفه في اغسطس 2012 مستشارا للرئيس السوري بشار الاسد، بالسجن لمدة اربع سنوات ونصف السنة وتجريده من حقوقه المدنية، بعد ادانته بـ«محاولة القيام باعمال ارهابية والانتماء الى مجموعة مسلحة».

وفي الثاني من يونيو، وافقت محكمة التمييز العسكرية على نقض الحكم وحددت موعدا جديدا لإعادة محاكمته بناء على طلب مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر الذي طالب «بإدانة سماحة وتجريمه وبفرض اقصى العقوبات المنصوص عليها قانونا بحقه» و«بعدم منحه أي لسباب تخفيفية». بعدما اثار الحكم الاول «المخفف» الصادر في حق سماحة عاصفة من ردود الفعل الناشجة لا سيما من الفريق الناهض لسوريا وحليفها حزب الله في لبنان.

وردت محكمة التمييز في وقت سابق طلب النقض المقدم من وكلاء سماحة لإخلاء سبيله فورا.

واكد سماحة في الجلسة الاولى من اعادة محاكمته في يوليو امام المحكمة التي اعترف فيها بنقل متفجرات في سيارته الى لبنان بعد تسلمها من مدير مكتب الامن الوطني السوري اللواء علي مملوك في دمشق من أجل استخدامها في عمليات ضد شخصيات ومناطق لبنانية معينة.

ونشرت وسائل الاعلام اللبنانية في وقت سابق اشرطة صوتية مسجلة لسماحة ساعمت في ادانته، اذ يتحدث فيها بوضوح عن مخطط للتفجير مع شخص يدعى ميلاد كفوري، وهو الشخص الذي وشى به الى السلطات. وقال سماحة ان كفوري هو الذي «استدرجه» الى هذا المخطط.

وحددت المحكمة العسكرية في وقت سابق موعد جلسة المحاكمة المقبلة في 21 يناير الحالي.

بعد استقالة الكثير من قيادات ونواب «نداء تونس» من الحزب والكتلة البرلمانية

عشية الذكرى الخامسة للثورة.. تونس على أعتاب أزمة سياسية

عشية الذكرى الخامسة للثورة.. تونس على أعتاب أزمة سياسية

تونس – «وكالات»: عشية الذكرى الخامسة للثورة (14 يناير 2011)، تعيش تونس وضع سياسي واجتماعي تغلب عليه عناصر «الهشاشة»، خصوصا وأن «أزمة سياسية» ترمي بظلالها على المشهد العام، وذلك بعد إعلان عدد كبير من قيادات ونواب حزب «نداء تونس» (22 نائبا) الاستقالة سواء من الحزب أو من الكتلة البرلمانية، ما جعل الأغلبية البرلمانية تعود لحزب «النهضة». وهذا الأمر سيؤثر سلبا على أداء الحكومة وكذلك البرلمان.

تفكك «نداء تونس»

كشف مسلسل الاستقالات عن بداية حصول تفكك في الحزب الحاكم، وبالتالي انخرام التوازن السياسي في المشهد السياسي والحزبي، ما جعل المراقبين يجمعون على أن تونس على أبواب أزمة سياسية، ستكون مربكة لوضع يوصف بكونه «هش» وغير مستقر.

تأتي هذه الاستقالات التي شملت وزراء في الحكومة وقادة مؤسسين للحزب، يوم فقط بعد نيل حكومة الحبيب الصيد الثانية ثقتها من البرلمان، وبعد ثلاثة أيام من المؤتمر التوافقي للحزب، الذي صعد ابن الرئيس حافظ قائد السبسي لتولي قيادته، ليرث بذلك والده المؤسس والرئيس الحالي للبلاد، الباجي قائد السبسي.

واعتبر لزهر العكرمي القيادي المستقيل من «نداء تونس» في تصريح لـ«العربية.نت» أن المحظور الذي نبّه منه قد حصل، وهنا يشير إلى توريث السبسي الأب لابنه في الحزب الذي يحكم البلاد، وأضاف العكرمي إن «نتائج المؤتمر الأخير، كشفت نهائيا عن حصول انقلاب من ابن الرئيس على قيادة الحزب».

وتابع العكرمي: «عندما تأكد لدينا صعوبة، بل استحالة، إدارة التعايش والتنوع داخل الحزب، قلنا أن نداء تونس انتهى»، مشيرا إلى أنه «تم السطو على الحزب من خلال توظيف أجهزة ومؤسسات الدولة وخاصة مؤسسة رئاسة الجمهورية».

تفاعلات أزمة «نداء تونس»

رمت بظلالها على الوضع السياسي العام في البلاد، وفي هذا الإطار أكد المحلل السياسي منذر ثابت لـ«العربية.نت» أن تشرذم الحزب الأغلبي كشفت أن تونس، التي تحيي الذكرى الخامسة للثورة، على أبواب أزمة سياسية خانقة ومفتوحة.

ويرى ثابت أن كل السيناريوهات ممكنة وواردة، بما في ذلك إمكانية إعلان الرئيس السبسي حل البرلمان، والذهاب لانتخابات مبكرة، ويشير ثابت إلى أن هذا الخيار تواجهه صعوبات، تتصل بالوضع العام غير المستقر، بسبب تنامي الاحتجاجات الاجتماعية وتصاعد المخاطر الأمنية، في علاقة بالخطر الإرهابي سواء في الداخل، أو المتأتي من الحدود الجنوبية مع ليبيا.

وحول أزمة حزب «نداء تونس»، قال ثابت إنها كانت متوقعة، إذا ما اعتبرنا أن هذا الحزب تشكل في ظرف زمني قياسي، وأنه تشكل كظاهرة رأي حول شخص الباجي قايد السبسي، وفي سياق الخوف من تفرد حركة «النهضة» بالساحة السياسية.

كما أرجع ثابت أزمة «نداء تونس» إلى خيار التحالف مع «النهضة» الذي قوبل برفض كبير من داخل الحزب ومن قاعدته الانتخابية والشعبية.

وهنا يعتبر ثابت أن نتائج الانتخابات التي لم تعطي أغلبية مطلقة لـ«نداء تونس»، وحصول النهضة على المركز الثاني، فرض على الرئيس السبسي التحالف مع الإسلاميين، وهو تحالف دفع له الرئيس السبسي بحثا عن الاستقرار ولإنجاز الإصلاحات الكبرى الضرورية لتجاوز الصعوبات التي تمر بها البلاد في جميع المستويات.

من جهة أخرى، قال المحلل والكاتب السياسي الحبيب بوعجيلة في تصريح لـ«العربية.نت» إن «أزمة النداء المتصاعدة بشكل متسارع، وستعمق انعدام ثقة التونسيين في السياسيين وسيكون لها بالضرورة انعكاسات سلبية على أداء الحكومة».

وبحسب بوعجيلة، فإن هذا الوضع «سيزيد في خيبة التونسيين الذين ينتظرون إجراءات عاجلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بما يطمئنهم على مستقبلهم».

ودعا بوعجيلة إلى «حوار وطني شامل لصياغة خارطة طريق عاجلة، لمواجهة التحديات الكبرى، التي تضغط على البلاد على الصعيد الأمني والاقتصادي و الاجتماعي، وتحدد عناوين استراتيجية الإصلاحات الوطنية الكبرى في مجالات التعليم ومنوال التنمية والثقافة واستقلال القرار الوطني».